علم الاجتماع القانوني ومقاربة الفعل القانوني
في سياق العولمة

الطوسي سعد
ذ. في القانون و العلوم الإدارية
المغرب

Abstract

This article offers a sociological exploration of legal action in light of the profound transformations affecting legal systems under globalization. While law has traditionally been portrayed as a normative and self-contained system anchored in the authority of the state, a sociological perspective reveals it as a form of social action shaped by actors' perceptions, as well as complex economic, institutional, and cultural determinants.

The article is structured into two complementary parts. The first examines legal action within national legal orders, focusing on its structural and social determinants—such as class dynamics, institutional performance, legal culture, and social representations of justice. It highlights the disjunctions between legal norms and real-world practices, particularly in societies marked by institutional fragility or marginalization.

The second part addresses the global reshaping of legal action, analyzing how traditional legal referentials are being destabilized by the rise of international actors, the multiplication of legal sources, and the diffusion of transnational norms. It discusses the concept of legal localization as a strategic mechanism to reconcile global legal standards with local sociocultural realities.

The article concludes that legal action in the contemporary world can no longer be understood through purely positivist or textual frameworks. It requires a multi-level, dynamic analysis that treats law as a socially and symbolically constructed phenomenon embedded in overlapping normative systems. The study advocates for a renewed role of the sociology of law as a tool to analyze legal tensions and guide public policy toward socially grounded justice.

Keywords : Legal Action , Sociology of Law, Legal Globalization, Legal Localizatio

الملخص

يشكل هذا المقال محاولة تحليلية لفهم الفعل القانوني من زاوية سوسيولوجية، وذلك في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الحقل القانوني بفعل العولمة. فبينما ظل القانون يُقدّم تقليديًا بوصفه منظومة معيارية مغلقة تستمد شرعيتها من مؤسسات الدولة، تكشف المقاربة السوسيولوجية عن كونه فعلاً اجتماعيًا خاضعًا لتمثلات الفاعلين، ولشروط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية معقدة.

ينقسم المقال إلى محورين متكاملين: يعالج المحور الأول البعد النظري للفعل القانوني داخل النسق الوطني، حيث يتم تحليل محددات هذا الفعل مثل البنية الطبقية، الأداء المؤسسي، الثقافة القانونية، وتمثلات العدالة. ويكشف عن الفجوات القائمة بين القاعدة القانونية والممارسة الواقعية، خاصة في المجتمعات التي تعاني هشاشة مؤسساتية أو تهميشًا اجتماعيًا.

أما المحور الثاني، فيسلط الضوء على التحولات التي فرضتها العولمة القانونية، من خلال تتبع تفكك المرجعية القانونية التقليدية، وصعود فاعلين دوليين وشبكات قانونية جديدة، وتعدد مصادر التشريع والمعايير الدولية. ويتوقف المقال عند مسألة التوطين القانوني كخيار استراتيجي للتوفيق بين الانفتاح الكوني والخصوصية الاجتماعية.

ويخلص المقال إلى أن فهم الفعل القانوني في السياق المعاصر يستدعي تجاوز المقاربة النصوصية–الوضعيّة نحو تحليل ديناميكي متعدد المستويات، ينظر إلى القانون كمنتج اجتماعي–رمزي يتشكل ضمن فضاءات مفتوحة ومتداخلة. كما يدعو إلى إعادة الاعتبار لعلم الاجتماع القانوني كأداة لفهم التوترات القانونية الحديثة، وتوجيه السياسات نحو عدالة فعالة ومجتمعية.

الكلمات المفتاحية : الفعل القانوني، علم الاجتماع القانوني، العولمة القانونية، توطين القانوني

مقدمة

يعد القانون من أعرق أدوات التنظيم الاجتماعي التي نشأت منذ المجتمعات القديمة لضبط السلوك البشري وتأطير العلاقات الجماعية. وقد تعاقبت النظريات الفلسفية والفقهية على دراسة هذا الكيان المتغير، مما سمح ببناء صورة معيارية للقانون كجهاز يضبط الأفعال، ويُعلي من شأن العقلانية والشرعية. غير أن هذا التصور سرعان ما خضع لنقد جذري مع بروز مقاربة سوسيولوجية للقانون، تنزع عنه صفة التجريد وتعيد إدراجه ضمن شبكة القوى والمصالح والرموز التي تنسج الحياة الاجتماعية. في هذا السياق، برز علم الاجتماع القانوني كحقل معرفي يضع القانون موضع تساؤل اجتماعي، ويقارب الفعل القانوني لا باعتباره تفعيلًا تقنيًا لقواعد مكتوبة، بل كنمط من أنماط الفعل الاجتماعي المشبع بالمعاني والتمثلات والصراعات.

ويأتي هذا التحول في الرؤية متزامنًا مع ديناميات تاريخية عميقة شهدها العالم، وعلى رأسها موجة العولمة التي أعادت تشكيل حدود الدول، وتوسيع فضاء المعايير، وإعادة توزيع السلطات بين الفاعلين الدوليين والوطنيين. فقد أنتجت العولمة نمطًا جديدًا من التداخل بين القانوني والاقتصادي والثقافي، بما ساهم في زعزعة المفاهيم التقليدية المرتبطة بالسيادة، بالعدالة، وبالمرجعية القانونية الوطنية. ومن هنا تبرز أهمية الربط بين علم الاجتماع القانوني كحقل تفكيكي نقدي، والعولمة كسياق كلي يعيد تشكيل الممارسات القانونية محليًا ودوليًا.

إن المقاربة السوسيولوجية للفعل القانوني لا تكتفي بتوصيف النصوص القانونية، بل تسعى إلى تحليل شروط إنتاجها، الفاعلين المتدخلين في بلورتها، المسارات التي تتخذها أثناء التفعيل، وكذا تمثلات الفئات الاجتماعية المختلفة لها. فالقانون ليس فقط ما يوجد في المدونات الرسمية، بل أيضًا ما يُمارس، ما يُعاد تأويله، وما يُطوّع أو يُقاوَم من قبل الأفراد والجماعات. ومن هذا المنظور، يصبح الفعل القانوني —سواء أكان تشريعًا أو تقاضيًا أو تنفيذًا — محكًا حيويًا لفهم الديناميات الاجتماعية، ورصد تمظهرات السلطة، وتفكيك خطابات الشرعية.

لقد تطورت إسهامات علم الاجتماع القانوني منذ بدايات القرن العشرين على يد مفكرين مثل إميل دوركهايم الذي ربط تطور القانون بتغير أشكال التضامن الاجتماعي، وماكس فيبر الذي أبرز الطابع العقلاني للفعل القانوني المرتبط بصعود الدولة الحديثة، وصولًا إلى بيير بورديو الذي قدّم تصورًا متقدمًا عن الحقل القانوني كفضاء اجتماعي مستقل نسبيًا، تُنتَج فيه السلطة القانونية من خلال صراعات رمزية. وقد ساهم هذا التنوع النظري في بناء مقاربات متعددة الأبعاد للفعل القانوني، تجمع بين التحليل البنيوي، والتاريخي، والرمزي.

في المقابل، طرحت العولمة تحديات جديدة أمام المنظومة القانونية وممارسات الفاعلين القانونيين. فمع تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، لم يعد القانون الوطني وحده هو المرجع المنظم للفعل القانوني. كما أن قضايا مثل البيئة، الهجرة، حقوق الإنسان، التجارة، لم تعد تُحل ضمن أطر قانونية داخلية صرفة، بل تتداخل فيها معايير دولية، شبكات ضغط مدنية، ونظم قضاء عابر للحدود. وهذا ما يجعلنا نتحدث اليوم عن تجاوز المرجعيات القانونية التقليدية، وصعود ما يُسمى بالقانون العابر للقوميات، أو حتى "القانون الكوكبي(global law) "، وهو ما يتطلب إعادة بناء الفعل القانوني ضمن منطق متعدد المستويات.(multi-level governance)

لكن هذا الواقع الجديد لا يخلو من تناقضات: فمن جهة، يُفترض في العولمة أنها تساهم في توحيد المعايير القانونية وتحسين ضمانات الحقوق، لكنها من جهة أخرى تؤدي أحيانًا إلى فرض نماذج قانونية لا تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات. وهنا تتجلى إحدى أهم مهام علم الاجتماع القانوني :تحليل كيفية استقبال وتكييف القواعد القانونية الوافدة ضمن السياقات المحلية، ومدى نجاح الفاعلين القانونيين (قضاة، محامون، مشرعون...) في ترجمة هذه المعايير الكونية إلى واقع ملموس دون تفكيك النسيج الاجتماعي القائم. ويقودنا ذلك إلى طرح مفاهيم مثل الترجمة القانونية (legal translation)والتوطين القانوني (legal localization)، باعتبارهما عمليتين حاسمتين في الحفاظ على فعالية القانون ومشروعيته المجتمعية.

إن إعادة التفكير في الفعل القانوني في زمن العولمة تفرض علينا أيضًا التحول من تصور ساكن للقانون إلى تصور ديناميكي، يأخذ بعين الاعتبار تأثير الوسائط الرقمية، شبكات التواصل الاجتماعي، الضغوط الاقتصادية، والحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة تشكيل العلاقات القانونية. فالمجتمع لم يعد فقط مستهلكًا للقانون، بل بات أيضًا منتجًا له، من خلال آليات التعبئة، والاحتجاج، والابتكار القانوني الشعبي. ولم يعد الفاعل القانوني محصورًا في الدولة ومؤسساتها، بل أصبح يشمل فاعلين غير تقليديين كالمجتمع المدني، والنقابات، والمنصات الرقمية، ما يتطلب إعادة النظر في حدود المفهوم التقليدي للفعل القانوني.

في هذا الإطار، يطرح المقال تساؤلات محورية حول تحولات الفعل القانوني في ظل العولمة، ويستعرض كيف يمكن لعلم الاجتماع القانوني أن يسهم في تحليل هذه التحولات من خلال التركيز على:

- أولًا :الفعل القانوني كظاهرة اجتماعية تخضع لعدة محددات ثقافية، اقتصادية، ورمزية؛
- وثانيًا :إعادة تشكيل الفعل القانوني نتيجة التغيرات الهيكلية التي فرضتها العولمة، وما تخلقه من صراعات رمزية حول من يملك سلطة التشريع والتأويل القانوني.

وبناءً على ما سبق، فإن مقاربة علم الاجتماع القانوني تظل أداة مركزية لفهم الفعل القانوني المعاصر، لا فقط من زاوية فعاليته أو شرعيته الشكلية، بل بوصفه مرآة للصراعات، وللهيمنة، وللمقاومات التي تعيشها المجتمعات الحديثة تحت ضغط موجات التغير العالمي. وعليه، فإن هذا المقال يسعى إلى تحليل الفعل القانوني في ضوء هذه التغيرات ضمن تصميم ثنائي، يخصص الجزء الأول لإبراز الإطار النظري والسوسيولوجي لمفهوم الفعل القانوني، ويخصص الجزء الثاني لقراءة تأثيرات العولمة على هذا الفعل، سواء من حيث المعايير، أو الفاعلين، أو أنماط التلقي المجتمعي.

1– الفعل القانوني في علم الاجتماع القانوني – المفهوم والمحددات الاجتماعية

يُعدّ القانون، في جوهره، نظامًا معياريا يهدف إلى تنظيم السلوك الاجتماعي من خلال قواعد إلزامية ومؤسسات تنفيذية. غير أن المقاربة التقليدية التي ترى في القانون تجسيدًا عقلانيًا للعدالة والسلطة الشرعية بدأت تتعرض منذ العقود الأخيرة لانتقادات متزايدة من قِبل علماء الاجتماع القانوني، الذين سعوا إلى سحب البساط من تحت الطابع المجرد والمثالي للنص القانوني، وإدراجه ضمن النسق الواقعي للمجتمع وتفاعلاته. وفي هذا السياق، ظهر الفعل القانوني كمدخل تحليلي جوهري لفهم كيفية إنتاج القانون، وتطبيقه، وتلقيه، لا من منظور مؤسساتي صرف، بل كفعل اجتماعي مشبع بالرموز والدلالات، ويعكس توازنات القوة داخل المجتمع.

إن المقاربات السوسيولوجية للفعل القانوني لا تنظر إليه كممارسة تقنية بحتة، بل تعتبره شكلًا من أشكال السلوك البشري المنظم وفق ثقافة معينة، ويخضع لمحددات اجتماعية، اقتصادية، تاريخية، وحتى رمزية. فالفعل القانوني، سواء أكان سنًّا للتشريعات، أو إصدارًا للأحكام، أو تنفيذًا إداريًا، يتفاعل مع مجموعة من المعايير الاجتماعية السائدة، ويتأثر بالبنيات الطبقية، بالأعراف، وبالتمثلات الاجتماعية للعدالة والسلطة. من هنا، يصبح علم الاجتماع القانوني أداة ضرورية لفهم طبيعة القانون داخل المجتمع، بعيدًا عن الصورة الطهرانية التي يروج لها الخطاب الفقهي أو الدستوري.

وسيعالج هذا الجزء الأول من المقال مسألتين مترابطتين:

–أولًا، **مفهوم الفعل القانوني** في علم الاجتماع القانوني، مع تحليل تطوره النظري من خلال أعمال رواد هذا الحقل (دوركهايم، فيبر، بورديو...)، وإبراز كيف أصبح يُفهم ضمن شبكة الفعل الاجتماعي الرمزي.

—وثانيًا، **المحددات الاجتماعية للفعل القانوني**، حيث سيتم تفكيك العوامل البنيوية والثقافية والمؤسساتية التي تؤطر هذا الفعل، مع تقديم أمثلة توضيحية من الواقع القانوني العربي والمغاربي، من أجل إبراز أثر السياق المحلي في إعادة تشكيل المعايير القانونية.

1–1 الفعل القانوني كظاهرة اجتماعية: من التجريد النظري إلى التموقع السوسيولوجي

يمثل الفعل القانوني أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع القانوني، إذ يُعدّ مدخلًا لفهم كيفية اشتغال القاعدة القانونية في الواقع، بعيدًا عن التصورات التجريدية التي حصرت القانون في بُعده النصي أو الرسمي. ففي حين تعاملت المقاربات التقليدية مع القانون بوصفه مجموعة من القواعد المتعالية على المجتمع، يرى علم الاجتماع القانوني أن القانون ليس كيانًا منعزلًا، بل هو نتاج اجتماعي يتفاعل مع الأنساق الرمزية، والثقافية، والاقتصادية. من هنا، يُعاد تعريف الفعل القانوني ليس فقط كإجراء منضبط للقواعد، بل كأحد أشكال الفعل الاجتماعي الذي يتجلى داخل حقل قانوني مشبع بالرموز، خاضع لتوازنات القوة والهيمنة، وقابل للتأويل والمساومة.

أ– تطور المفهوم: من الطابع المعياري إلى التحليل السوسيولوجي

في الفكر القانوني الكلاسيكي، وخصوصًا في الفقه اللاتيني والأنجلوساكسوني، تم تقديم الفعل القانوني كعملية مطابقة ميكانيكية بين الوقائع والقواعد، تفضي إلى إصدار قرار إداري، حكم قضائي، أو إجراء قانوني يحمل شرعيته من نصوص واضحة ومجردة. هذا التصور "الإرادي–العقلاني" يغفل إلى حد كبير السياق الاجتماعي الذي يحتضن هذا الفعل، وهو ما تصدى له رواد علم الاجتماع القانوني منذ بداية القرن العشرين.

في هذا الصدد، يُعد **إميل دوركهايم** أحد أبرز المفكرين الذين ربطوا القانون بالبنية الاجتماعية، حيث اعتبره مرآة تعكس شكل التضامن السائد داخل المجتمع: تضامن آلي في المجتمعات التقليدية (حيث يسود القانون القمعي)، وتضامن عضوي في المجتمعات الحديثة (حيث يسود القانون التعويضي أو الترميمي). ورغم أن دوركهايم لم يتناول "الفعل القانوني" كمفهوم مستقل، فإن مساهماته كانت حاسمة في إدخال القانون ضمن دائرة التحليل السوسيولوجي.

أما **ماكس فيبر**، فقد قدّم مقاربة أكثر تطورًا عبر مفهومي "الشرعية" و"العقلنة القانونية". ووفقًا له، فإن الفعل القانوني في الدولة الحديثة يتميز بكونه عقلانيًا من حيث الوسائل والغايات، ويستند إلى الشرعية القانونية الرسمية، التي تمنح الأفراد الثقة في مؤسسات القضاء والتشريع. غير أن فيبر كان واعيًا بأن هذه العقلنة ليست معطى طبيعيًا، بل نتاج تاريخي للصراع بين التقاليد والحداثة، ولذا فإن الفعل القانوني الحديث يظل عرضة للتوترات بين الأطر القانونية المجردة والسياقات الاجتماعية المتغيرة.

وقد جاءت مساهمات **بيير بورديو** في نهاية القرن العشرين لتقدم تأطيرًا نقديًا ومعقدًا للفعل القانوني، من خلال إدراجه ضمن "الحقل القانوني" كفضاء مستقل نسبيًا، تتحكم فيه علاقات السلطة الرمزية. في هذا المنظور، لا يكون القاضي مجرد منفذ للنص، بل فاعل يشارك في إنتاج المعنى القانوني، ويخوض صراعًا مع فاعلين آخرين (محامين، قضاة، مشرعين...) حول "الحق في القول القانوني المشروع". وهنا تصبح اللغة القانونية أداة للصراع الرمزي، ويُفهم الفعل القانوني على أنه بناء متواصل للشرعية، أكثر من كونه تطبيقًا آليًا لقاعدة ثابتة.

ب–خصائص الفعل القانوني كفعل اجتماعي

يتسم الفعل القانوني بعدة خصائص تجعله يندرج ضمن خانة الأفعال الاجتماعية، لا ضمن التصرفات الإدارية التقنية أو الآلية، ونذكر من بينها:

1. **التموضع داخل النسق الثقافي:**

الفعل القانوني لا يتحقق في فراغ، بل يتم داخل بيئة ثقافية تحمل رموزًا وتصورات عن السلطة، العدالة، الجريمة، الحقوق... وهو ما يجعل القانون أحيانًا لا يُطبَّق بنفس الشكل في مجتمعات مختلفة رغم تشابه النصوص.

2. **قابلية التأويل والمفاوضة:**

القانون ليس نصًا مغلقًا، بل هو قابل للتأويل من طرف الفاعلين القانونيين. فالقاضي يفسّر النص، والمحامي يعيد تأطير الوقائع، والمواطن يبني خطابًا للدفاع عن نفسه، مما يجعل الفعل القانوني محصلة لتفاعلات رمزية متشابكة.

3. **العلاقة بالسلطة والهيمنة:**

الفعل القانوني يتم داخل شبكة السلطة، ويخدم أحيانًا إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم. فهو لا يُمارس بنفس القوة على جميع الطبقات، بل قد يتحول إلى أداة لضبط الفئات الهشة، مع استمرار إفلات النخب من العقاب أو المراقبة.

4. **التجلي في ممارسات متنوعة:**

الفعل القانوني لا يقتصر على المحاكم، بل يمتد إلى مؤسسات الشرطة، الإدارة، المؤسسات السجنية، والمجتمع المدني، وهو ما يستدعي مقاربة متعددة الحقول، لفهم كيفية اشتغال القانون في الواقع.

ت–الفاعلون في الفعل القانوني: تنوع الأدوار واختلال التوازنات

من الأهمية بمكان إدراك أن الفعل القانوني لا يصدر عن فاعل واحد، بل يتم ضمن شبكة من الفاعلين الذين يختلفون في سلطاتهم، تمثلاتهم، وخلفياتهم الاجتماعية:

- القضاة :رغم موقعهم المركزي، فهم ليسوا محايدين مطلقًا، بل يخضعون لثقافتهم المهنية، وتكوينهم، وضغوط السياق السياسي والاجتماعي. الدراسات المقارنة تثبت أن القضاة يتأثرون بالاتجاهات الأيديولوجية السائدة (مثال: قضاة النظام في الأنظمة السلطوية).
- المحامون :يشكلون طرفًا فاعلًا في صياغة وتوجيه الفعل القانوني، عبر تقديم الحجج، والتفاوض، وتمثيل الفئات الاجتماعية أمام العدالة. إلا أن عدم توازن القدرات المادية بين المتقاضين يحد من فعالية هذا الدور.
- السلطات الأمنية والإدارية :تشارك هي الأخرى في تنفيذ القانون، وتُعيد إنتاجه على الأرض، لكن ممارساتها تكون أحيانًا أقرب إلى "اللاقانون" حين تتحول إلى آلية ضبط وتجاوز للحقوق.
- المجتمع المدني والإعلام :يملكان اليوم قدرة على توجيه الرأي العام القانوني، والدفع في اتجاه تعديل القوانين أو تسليط الضوء على اختلالات تطبيقها.

وهكذا نكون أمام تفاعل معقّد بين الفاعلين، يجعل من الفعل القانوني عملية تفاوضية مستمرة بين القوى الاجتماعية، أكثر من كونه سلوكًا قانونيًا معزولًا.

إن الفعل القانوني، في ضوء المقاربة السوسيولوجية، لا يُفهم كإجراء مجرد يطبق نصًا قانونيًا على حالة واقعية، بل كفعل اجتماعي متعدد الأبعاد، تتحكم فيه الثقافة، السلطة، والتمثلات الرمزية. وهو فعل تفاوضي، رمزي، وغير متجانس، يعكس طبيعة المجتمع الذي يُمارَس فيه، ويُعيد إنتاج توازناته الاجتماعية والسياسية. ومن هنا، فإن فهم القانون في السياق المعولم يقتضي أولًا الإمساك بهذا البعد الاجتماعي للفعل القانوني، كمدخل لتحليل ما سيأتي لاحقًا من تأثيرات العولمة على أشكال القانون وممارساته.

1-2 المحددات الاجتماعية للفعل القانوني داخل النسق الوطني

إذا كان الفعل القانوني قد ظهر من خلال التحليل السوسيولوجي كفعل مشبع بالمعاني الرمزية والتفاعلات الاجتماعية، فإن فهمه على المستوى العملي يقتضي الغوص في البنى والآليات التي توجه هذا الفعل داخل المجتمعات الوطنية. فالقانون لا يُنتج في الفراغ، بل يتشكّل ويُمارس ضمن سياق اجتماعي محدد، تتداخل فيه القوى والمؤسسات والقيم. لذا، فإن مقاربة الفعل القانوني دون ربطه بالمحددات الاجتماعية الداخلية يؤدي إلى اختزال وظيفته، وإلى القفز على التوترات الواقعية التي تعتمل داخله.

في هذا السياق، يبرز أن الفعل القانوني يتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية التي تحدد إطاره المرجعي وتوجه فعله في الواقع. وهذه العوامل لا تقتصر على النصوص القانونية أو الجهاز القضائي، بل تشمل كذلك البنيات الاجتماعية، والموروثات الثقافية، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة إلى التفاوتات الاقتصادية، والتمثلات الذهنية التي يحملها الأفراد والجماعات حول القانون. من هنا، تبرز الحاجة إلى تفكيك المحددات التالية لفهم سلوك الفاعلين القانونيين وموقع القانون في المجتمع.

أ- المحدد الثقافي والرمزي: سلطة الأعراف وتمثلات العدالة

تلعب الثقافة القانونية دورًا حاسمًا في توجيه الفعل القانوني داخل المجتمعات، إذ لا يمكن للقانون أن يؤدي وظائفه دون أن يحظى بدرجة من القبول والشرعية الرمزية في أذهان الأفراد. غير أن هذا القبول ليس تلقائيًا، بل يتطلب انسجامًا بين النص القانوني ومحتوى الثقافة المجتمعية. في العديد من البلدان، ومنها المغرب، يبرز صراع واضح بين المرجعيات القانونية الرسمية (الوضعية) وبين الأعراف والتقاليد، خصوصًا في القضايا الأسرية، العقارية، والجنائية.

ففي المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي أو التي لم تعرف تحديثًا شاملاً لمنظومتها التعليمية والثقافية، غالبًا ما ينظر إلى الفعل القانوني كأداة خارجية مفروضة من الأعلى، أو مرتبطة بسلطة الدولة المركزية. وتظهر هذه المفارقة في المواقف الشعبية من القضاء، حيث يسود شعور بعدم الثقة في المحاكم، مما يدفع الناس إلى اللجوء إلى وسطاء عرفيين أو شيوخ قبائل أو جمعيات مهنية لحل النزاعات، وهو ما يعكس قوة المحدد الرمزي والثقافي في توجيه المسارات القانونية.

بل إن بعض الدراسات الأنثروبولوجية أبرزت أن القاضي ذاته، وهو الفاعل القانوني المركزي، قد يتأثر أحيانًا بهذه التمثلات المجتمعية، ويستحضرها في تأويله للنصوص القانونية، لا سيما حين يفتقر النص إلى وضوح كافٍ أو حين تُطرح قضايا تمس القيم المجتمعية الحساسة (كالشرف، أو الإرث، أو العلاقات الزوجية). وهنا لا يعود القانون وحده هو من يحكم، بل "سلطة الثقافة" التي تسكن وعي الفاعل القانوني، وتُعيد توجيه فعله.

ب-المحدد الطبقي والاقتصادي: عدم تكافؤ الفرص أمام القانون

لا يمكن فهم الفعل القانوني بمعزل عن الواقع الطبقي والتفاوتات الاجتماعية التي تطبع البنية المجتمعية. إذ يظل القانون، رغم طابعه المجرد، أكثر فعالية في يد الفئات القادرة على استخدامه، أو القريبة من مراكز السلطة. في حين تواجه الفئات الهشة (الفقيرة، القروية، النساء، المهاجرون...) صعوبات في الولوج إلى العدالة، إما بسبب ضعف الموارد، أو بسبب الأمية القانونية، أو بسبب التمييز الرمزي والاجتماعي.

في هذا السياق، يشير **بيير بورديو** إلى أن "الحق في الوصول إلى الحقل القانوني ليس موزعًا بشكل متساوٍ"، بل يخضع لمنطق الرأسمال الرمزي والاقتصادي. فالفرد المتمكن اقتصاديًا لديه القدرة على توكيل محامٍ محترف، وفهم المساطر القانونية، واستغلال الثغرات، بينما يظل الفقير رهينًا لنمط دفاع هش، أو غير قادر على مباشرة دعواه من الأصل، ما يخلق ما يسمى بـ"التمييز القانوني الطبقي."

ويظهر هذا الاختلال بوضوح في القضايا المرتبطة بالملكية العقارية، حيث تعاني الفئات القروية من صعوبات قانونية كبيرة بسبب غموض الوضعية القانونية للأراضي، أو غياب التوثيق الرسمي، أو سوء الفهم للمساطر الإدارية، مما يجعلها عرضة للنزاعات أو لنزع الملكية دون تعويض منصف. كما أن قضايا العمل وحقوق الأجراء توضح كيف أن التوازن يميل غالبًا لصالح أرباب العمل، الذين يملكون الوسائل القانونية والمالية للدفاع عن مصالحهم.

ت–المحدد المؤسسي: أداء المؤسسات القضائية والإدارية

يشكل الأداء المؤسسي عاملاً حاسمًا في توجيه الفعل القانوني. فالمؤسسات التي تتسم بالنجاعة، الشفافية، والقدرة على الاستجابة، تساهم في تعزيز الثقة في القانون، وتشجيع الأفراد على اللجوء إليه. في المقابل، فإن ضعف أداء هذه المؤسسات – نتيجة البيروقراطية، الفساد، أو نقص الكفاءات – يؤدي إلى انحراف الفعل القانوني عن غايته الأصلية.

في الواقع المغربي، ورغم الإصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع العدل، ما تزال العديد من التحديات تؤثر سلبًا على الفعل القانوني، مثل طول أمد القضايا، نقص الموارد البشرية، ضعف الرقمنة، وغياب التكوين المستمر للقضاة وأعوان القضاء. وقد أظهرت تقارير رسمية، من بينها تقارير **المجلس الأعلى للسلطة القضائية**، أن جزءًا من الأحكام القضائية لا يتم تنفيذها، أو تنفذ بشكل انتقائي، مما يؤثر على مصداقية الفعل القانوني.

ولا يقتصر الأمر على القضاء، بل يشمل أيضًا المؤسسات الإدارية المكلفة بتنفيذ القوانين، مثل الجماعات المحلية، المحافظات العقارية، ومصالح الضرائب. فبطء المساطر، وتشابك الإجراءات، ونقص الشفافية، كلها عوامل تجعل من الفعل القانوني تجربة معقدة، ومرهقة، وقد تفتح الباب أمام الرشوة أو التحايل القانوني.

ث–المحدد السياسي والإيديولوجي: التوجيه من الأعلى وازدواجية المرجعيات

لا يمكن إغفال تأثير السياق السياسي على الفعل القانوني، خاصة في الأنظمة التي لم تشهد ديمقراطية مؤسساتية مكتملة. ففي غياب استقلال حقيقي للسلطة القضائية، قد يتحول الفعل القانوني إلى أداة لتصفية الخصوم السياسيين، أو لضبط المجال العمومي، بدل أن يكون وسيلة لحماية الحقوق والحريات.

وتُظهر دراسات سوسيولوجية مقارنة أن الدولة قد تستخدم الفعل القانوني لإعادة إنتاج سلطتها، عبر إصدار قوانين مُوجّهة، أو توجيه القضاء نحو قرارات تخدم استراتيجيات معينة. وفي هذا السياق، يتحول الفعل القانوني إلى واجهة للشرعية الشكلية، لكنه يفتقر إلى المضمون العادل أو المستقل، ما يؤدي إلى فقدان الثقة الشعبية في القانون.

كما أن تعدد المرجعيات داخل المنظومة القانونية – بين الشريعة الإسلامية، القانون الوضعي، والتشريعات الدولية – يخلق نوعًا من **الازدواجية التشريعية** التي تؤثر على وضوح الفعل القانوني. ففي قضايا الأسرة مثلًا، غالبًا ما يصطدم النص القانوني بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، ما يخلق ارتباكًا في تأويل الأحكام، ويعكس التوتر بين المرجعية الدينية والمرجعية الوضعية.

يتضح مما سبق أن الفعل القانوني داخل النسق الوطني لا يمكن فصله عن البيئة الاجتماعية التي تؤطره. فالثقافة القانونية، التفاوتات الطبقية، أداء المؤسسات، والسياق السياسي كلها عوامل تتداخل لتشكيل ممارسة قانونية قد تختلف جذريًا بين مجتمع وآخر، بل داخل نفس المجتمع

بين فئة وأخرى. وإذا كان النص القانوني واحدًا، فإن طرق فهمه وتطبيقه واستقباله تختلف وفق هذه المحددات، مما يستدعي من الباحث في علم الاجتماع القانوني أن يتحرر من النظرة الاختزالية للقانون، ويتبنى مقاربة شاملة تتعامل مع القانون كظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد.

2– الفعل القانوني في سياق العولمة – التحولات والتحديات

مع تصاعد وتيرة العولمة منذ نهاية القرن العشرين، دخل القانون في مرحلة إعادة تشكل عميقة لم تعُد فيها الحدود الوطنية هي الإطار الحصري لإنتاج وتطبيق القاعدة القانونية. فقد انفتح الفعل القانوني على فضاءات جديدة، تتجاوز الدولة لتشمل فاعلين دوليين، شركات كبرى، منظمات غير حكومية، وحتى شبكات مدنية عابرة للقارات. هذا التحول البنيوي أثّر على ماهية الفعل القانوني، وعلى شروط ممارسته، بل وعلى تمثلات الفاعلين والمؤسسات القانونية لدورهم وحدودهم. وفي هذا السياق، لا يعود الفعل القانوني عملية داخلية خاضعة لمنظومة قانونية وطنية مغلقة، بل يصبح عنصرًا في منظومة معولمة تتفاعل فيها المرجعيات، وتتنازع فيها السلطات.

لقد أعادت العولمة رسم خريطة السلطة القانونية من خلال نشر معايير قانونية دولية (كالاتفاقيات التجارية، وبروتوكولات حقوق الإنسان، والقوانين البيئية العابرة للحدود)، ما أدى إلى بروز ما يُعرف بالقانون العابر للقوميات (transnational law)الذي لا يخضع لمنطق الدولة بل لتقاطع المصالح والضغوط الاقتصادية والسياسية الدولية. كما أدى هذا الانفتاح إلى تزايد دور المنظمات العالمية — مثل منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والهيئات القضائية الدولية — في فرض نماذج قانونية قد تكون غير متناسبة مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للدول المتلقية.

في هذا الجزء الثاني من المقال، سيتم تحليل كيفية تفاعل الفعل القانوني مع السياق المعولم، من خلال محورين رئيسيين:

- أولًا، سيتم تفكيك أثر العولمة على المرجعيات القانونية التقليدية، وعلى مفهوم السيادة القانونية، وعلى علاقة الدولة بمصادر التشريع الجديدة. وسنبحث في كيف غيّرت العولمة من طبيعة القاعدة القانونية، ومن الجهة المخولة بتفسيرها وفرضها.
- ثانيًا، سيتم التركيز على أشكال إعادة تشكيل الفعل القانوني، من خلال تتبع آليات التأقلم والتكيف التي يعتمدها الفاعلون القانونيون (قضاة، مشرّعون، محامون، فاعلو المجتمع المدني) مع الواقع العالمي الجديد، بما في ذلك تحديات الترجمة القانونية، حماية السيادة، وضمان الاستجابة للمعايير الدولية دون المساس بالهوية القانونية الوطنية.

إن هذا الجزء يسعى إلى بناء فهم نقدي ومعمق للفعل القانوني في زمن العولمة، من خلال مساءلة التحولات التي يعرفها موقع القانون والفاعلين القانونيين، وطرح تساؤلات حول إمكانيات التوطين والتكيف داخل فضاء قانوني عالمي يزداد تعقيدًا وترابطًا.

2–1 العولمة وتفكيك المرجعيات القانونية التقليدية

شهدت المنظومة القانونية خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في بنيتها ووظائفها نتيجة تنامي ظاهرة العولمة، التي لم تقتصر تأثيراتها على الاقتصاد والسياسة والثقافة، بل امتدت أيضًا إلى الحقل القانوني، محدثةً ما يمكن اعتباره "تسييلًا للسيادة القانونية" وإعادة تشكيل لمرجعيات القانون ومصادره. لقد أصبحت الحدود الوطنية أقل صلابة أمام حركة القواعد والمعايير والنماذج القانونية، مما أدى إلى نوع من الهجنة القانونية وتزايد حالات التداخل والازدواج المرجعي. إن هذا الوضع يفرض علينا مساءلة إحدى أكبر المسلمات التي حكمت التصور التقليدي للقانون: فكرة أنه منتوج داخلي للدولة الوطنية، وأن المرجعية القانونية تتحدد أساسًا من خلال النصوص الدستورية والتشريعية للدولة.

في هذا السياق، أصبح من الضروري، في إطار علم الاجتماع القانوني، إعادة قراءة الفعل القانوني من خلال منظور كوني–محلي يُراعي تعدد المرجعيات وتزاحم السلطات القانونية، بما يسمح بفهم كيف يُنتج القانون اليوم داخل فضاء غير متجانس، وكيف تؤثر القوى الاقتصادية

الدولية، والمؤسسات المانحة، والمنظمات الأممية، على طبيعة القاعدة القانونية ومداها، بل وعلى السلطة التأويلية ذاتها. وسنحاول في هذا العنصر أن نحلل تفكيك المرجعيات القانونية التقليدية عبر ثلاث مستويات: على صعيد المفهوم، وعلى صعيد الفاعلين، وعلى صعيد المعايير.

أ– نهاية السيادة القانونية الكاملة: من المركزية إلى التشظي المرجعي

ارتبط المفهوم التقليدي للقانون بمبدأ سيادة الدولة، الذي يقوم على احتكار السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل حدودها الجغرافية. فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار القانون، وتفسيره، وتنفيذه، وهي التي تُحدد المرجعيات المعتمدة (دستور، قوانين، مراسيم...). هذا التصور طُوِّر على ضوء الفكر القانوني الحديث، خصوصًا في أوروبا القرن التاسع عشر، حيث وُضعت القاعدة القانونية في قلب بناء الدولة الأمة.

غير أن العولمة – بما تمثله من فتح للأسواق، وتسارع في تبادل المعلومات، وتدويل للمؤسسات – قد زعزعت هذا المنطق السيادي. فقد أصبحت الدول مضطرة لتعديل قوانينها الداخلية لتتلاءم مع متطلبات الاتفاقيات الدولية، أو مع شروط المؤسسات المالية الكبرى (كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي)، ما جعل السيادة القانونية الكاملة غير قابلة للاستمرار عمليًا. فالإصلاحات التشريعية لم تعد مجرد ناتج عن تطور داخلي أو حاجة مجتمعية وطنية، بل أصبحت – في كثير من الأحيان – نتيجة لضغوط خارجية، أو رغبة في الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية.

ويظهر هذا التشظي المرجعي بشكل واضح في الدول النامية، التي تجد نفسها في موقع المتلقي لمعايير قانونية صادرة عن جهات أجنبية، إما تحت ضغط المانحين، أو بدافع المواءمة مع "أفضل الممارسات الدولية". وهو ما يخلق حالة من الهجنة القانونية، حيث تتجاور نصوص مستوردة مع نصوص محلية تقليدية، دون انسجام عضوي بينها، مما يؤدي إلى خلل في التفسير والتطبيق.

ب–صعود مصادر قانونية بديلة: المؤسسات الدولية والشركات العابرة للحدود

من أبرز ملامح العولمة القانونية تفكك احتكار الدولة لمصادر التشريع، وظهور فاعلين جدد يشاركون في إنتاج المعايير القانونية. ويمكن هنا التمييز بين نوعين من الفاعلين:

1. الفاعلون المؤسسون فوق الدول:
   - وتشمل المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، المحكمة الجنائية الدولية...
   - هذه المؤسسات تفرض معايير ملزمة أو شبه ملزمة (soft law) تتطلب من الدول تعديل تشريعاتها أو تكييف إجراءاتها القضائية (مثل قوانين مكافحة الفساد، تشريعات حقوق الإنسان، قوانين المنافسة، المعايير البيئية...).
2. الفاعلون غير الدوليين من القطاع الخاص:
   - ويشملون الشركات متعددة الجنسيات التي تفرض "قواعد لعب" قانونية خاصة بها من خلال العقود العابرة للحدود، والتحكيم الدولي، وقواعد."Lex mercatoria"
   - هذه الشركات تسعى إلى خلق بيئة قانونية مواتية لاستثماراتها، وغالبًا ما تتفاوض مباشرة مع الدول على شروط تتجاوز التشريع الوطني.

وهكذا، تتحول المعايير القانونية من كونها نتاجًا لنقاش اجتماعي داخلي إلى كونها مفروضة من الأعلى أو من الخارج، مما يطرح تساؤلات حول مدى تمثيلية هذه القواعد، وحول علاقتها بالواقع الاجتماعي والثقافي للشعوب.

ت–أزمة الشرعية وفقدان الانسجام: التصادم بين القانون الدولي والثقافات الوطنية

إن توسع الفضاء القانوني العالمي، رغم إيجابياته من حيث توحيد المعايير وتعميم بعض الحقوق، قد أدى أيضًا إلى أزمة شرعية مزدوجة:

- على المستوى الوطني، يشعر المواطن بأن القانون أصبح بعيدًا عنه، لأنه لا ينبثق من حاجات محلية بل من شروط خارجية.
- على المستوى المؤسساتي، يشعر القاضي والمشرّع أنه أصبح مقيدًا بمعايير لا يملك تعديلها، مما يقلل من هامش المبادرة الوطنية.

ويبرز هذا التوتر في العديد من الحالات، خاصة في الدول التي تتبنى أنظمة قانونية هجينة تجمع بين المرجعية الدينية والمرجعية الوضعية. فحين تفرض اتفاقيات دولية معايير مخالفة للمنظومة القيمية المحلية (مثال: اتفاقيات القضاء على التمييز ضد المرأة، أو حرية التعبير المتعلقة بالمعتقدات الدينية)، فإن الفعل القانوني يجد نفسه في وضع ارتباك أو تناقض. إما أن يخضع للضغوط الدولية فيخسر شرعيته الداخلية، أو يتمسك بالمرجعية المحلية فيتهم بالانغلاق أو التخلف.

هذا الصدام لا يؤدي فقط إلى صعوبة في التطبيق، بل يفتح الباب أمام رفض اجتماعي للمنظومة القانونية برمّتها، مما يُضعف من فاعلية القانون، ويُعيد الاعتبار لأنماط قانونية موازية كالقضاء العرفي، أو التسوية المجتمعية خارج المحاكم.

إن العولمة قد أدّت إلى تفكيك المرجعيات القانونية التقليدية، وأدخلت القانون في زمن ما بعد السيادة، حيث تعددت مصادر القواعد، وتداخلت المرجعيات، وبرز فاعلون جدد خارج الدولة. وهذا ما جعل الفعل القانوني يفتقد أحيانًا إلى وضوح المرجعية، واستقلالية القرار، وتماسك القاعدة. من هنا، فإن التحدي الأساسي الذي يواجه الفعل القانوني في زمن العولمة هو الحفاظ على توازن دقيق بين الامتثال للمعايير العالمية، واحترام الخصوصيات الوطنية والاجتماعية، بما يضمن الشرعية والفعالية في آن واحد.

2–2 أشكال إعادة تشكيل الفعل القانوني في ظل العولمة

لم يقتصر أثر العولمة على إعادة تشكيل بنية القانون ومرجعياته، بل امتد إلى طريقة ممارسة القانون نفسها، أي إلى الفعل القانوني باعتباره عملية حية ومتجددة تنطوي على تأويل، تمثّل، تنفيذ، وتفاعل اجتماعي مستمر. فمع تزايد انفتاح الأنظمة القانونية على المعايير الدولية، وصعود فاعلين جدد، ودخول تكنولوجيا المعلومات إلى صلب التنظيم القانوني، أصبح الفعل القانوني المعاصر محكومًا بإعادة التكيف مع سياق عالمي معقّد، غير متجانس، ومحمّل بتوترات اقتصادية وثقافية.

إن هذا التحول لا يعني فقط تغيرًا في مضمون القاعدة القانونية، بل يتطلب من الفاعلين القانونيين – سواء كانوا قضاة، مشرعين، محامين، إداريين أو فاعلي مجتمع مدني – اعتماد أشكال جديدة من الأداء القانوني، تتراوح بين التأقلم مع قواعد غير مألوفة، إلى تطوير استراتيجيات للتوفيق بين المرجعيات المتضاربة، أو حتى المقاومة الرمزية للهيمنة القانونية العالمية. لذلك، يكتسي هذا التحليل أهمية خاصة في علم الاجتماع القانوني، لما يكشفه من أوجه التفاوض، والتأويل، وإعادة بناء السلطة القانونية في زمن العولمة.

أ– تكيّف الفاعلين القانونيين مع الأطر القانونية المعولمة

تُعد قدرة الفاعلين القانونيين على التكيف أحد المفاتيح لفهم كيفية اشتغال القانون في زمن العولمة. فالقضاة والمشرعون، خاصة في الدول غير المصنعة للمعايير، أصبحوا مطالبين بالتفاعل مع قوانين دولية واتفاقيات ومواثيق تتطلب قدرًا عاليًا من الخبرة والمرونة. هذا ما أفرز تحولًا في وظائفهم التقليدية:

- القضاة :لم يعودوا مجرد منفذين لنصوص وطنية، بل صاروا مطالبين بتفسير القوانين الوطنية على ضوء المعايير الدولية. في العديد من المحاكم (كمحكمة النقض في المغرب أو المجلس الدستوري في تونس)، أصبح القاضي يُستند على الاتفاقيات الدولية كمرجعية موازية أو مكملة، ما يضعه أمام تحدي تأويل معايير مزدوجة (وطنية ودولية).

- المشرعون :يواجهون ضغطًا لإصدار قوانين تواكب المعايير الكونية، خصوصًا في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان، الاقتصاد، البيئة، أو الجريمة المنظمة. إلا أن هذا التكيف غالبًا ما يتم دون نقاش برلماني عميق أو إشراك شعبي فعلي، مما يُفقد القانون جزءًا من شرعيته التمثيلية.

- المحامون :بات عليهم تطوير كفاءاتهم لمواكبة البيئة القانونية الجديدة، خاصة في مجال العقود الدولية، التحكيم، قانون الأعمال، وحماية الملكية الفكرية، مما أدى إلى توسع "النخب القانونية المعولمة" على حساب المحامين التقليديين.

لكن هذا التكيف لا يتم بسلاسة دائمًا، بل يرافقه توتر، خصوصًا في السياقات التي تشهد ضعفًا في التكوين، أو غيابًا لاستقلال القضاء، أو تضاربًا بين المرجعيات المحلية والدولية.

ب–صعود الفاعلين غير التقليديين: الحركات الاجتماعية، المجتمع المدني، التكنولوجيا

أحد أبرز أوجه إعادة تشكيل الفعل القانوني في زمن العولمة يتمثل في بروز فاعلين قانونيين "جدد"، خارج الأطر التقليدية، يمارسون أدوارًا في التشريع غير الرسمي، والتأثير على تطبيق القوانين، بل وأحيانًا في إنتاج قوانين بديلة أو موازية:

1. الحركات الاجتماعية العابرة للحدود:
   - مثل الحركات النسائية، المدافعين عن البيئة، الحقوقيين، وحركات الشعوب الأصلية.
   - هذه الفئات تناضل على مستويات محلية ودولية، وتستخدم أدوات متنوعة (التقاضي الاستراتيجي، العرائض، الحملات الإعلامية...) لإعادة تشكيل الفعل القانوني باتجاه مزيد من العدالة الاجتماعية والاعتراف بالهويات المهمشة.
2. المجتمع المدني:
   - الجمعيات الحقوقية باتت تمارس نوعًا من "الرصد المواطني" لأداء الفاعلين القانونيين، وتُقدّم مقترحات تشريعية، وتشارك في إعداد مشاريع القوانين.
   - كما تساهم في رفع وعي الأفراد بحقوقهم، مما يغيّر أنماط العلاقة التقليدية بين المواطن والقانون، ويجعل الفعل القانوني أكثر شفافية وخضوعًا للمساءلة.
3. التكنولوجيا الرقمية:
   - تكنولوجيا المعلومات غيّرت الفعل القانوني من حيث الإجراءات والمحتوى.
   - الرقمنة ساهمت في تسريع التقاضي، توحيد المعايير، نشر القوانين، وتسهيل الولوج إلى العدالة.
   - كما سمحت بظهور قنوات جديدة للتقاضي مثل المحاكم الإلكترونية، ومنصات التحكيم الرقمي، والاستشارات القانونية المؤتمتة.(Legal Tech)

لكن هذه التحولات الرقمية قد تعمّق الفجوة بين الفئات القادرة على التعامل مع التكنولوجيا والفئات المهمشة رقميًا، ما يفرض ضرورة تنظيم قانوني جديد يضمن عدالة رقمية شاملة.

ت– التوطين القانوني :(Legal Localization) استراتيجيات التكيف الداخلي

أمام سيل القواعد والمعايير المعولمة، تلجأ الدول والمجتمعات إلى ما يُعرف بـ"التوطين القانوني"، أي إعادة تفسير القوانين الدولية ضمن السياقات الثقافية والاجتماعية الخاصة. هذه العملية تتخذ أشكالًا مختلفة:

- الملاءمة القانونية :تعديل النصوص المحلية لتتوافق جزئيًا مع المعايير الدولية، دون القطيعة مع المرجعيات الوطنية. مثال: إدخال تعديلات على مدونات الأسرة أو قوانين الصحافة بما يسمح باستيعاب جزئي للمعايير الدولية مع الحفاظ على الخصوصية الدينية أو الثقافية.
- التأويل المحلي :توجيه تفسير القاعدة القانونية نحو فهم يخدم التوازن الاجتماعي أو السياسي الداخلي. مثال: اعتبار بعض مواد الاتفاقيات الدولية "غير ذات أثر مباشر"، مما يؤجل تطبيقها أو يفرغها من مضمونها.
- الانتقاء القانوني :اعتماد المعايير الدولية "حسب الطلب"، واستخدامها لتعزيز موقع سياسي أو اقتصادي معين، دون التزام شامل.

تُعد هذه الاستراتيجيات تعبيرًا عن مقاومة رمزية للهيمنة القانونية الخارجية، كما تكشف عن حدود "الكونية القانونية" حين تصطدم بالهويات الوطنية والشرعيات الثقافية المختلفة.

ث–إعادة توزيع السلطة التأويلية: من القاضي الوطني إلى الشبكة القانونية الدولية

أحد أعمق التحولات التي أحدثتها العولمة يتمثل في انتقال مركز الثقل من التأويل القانوني الأحادي (القاضي الوطني/المشرع الوطني) إلى فضاء متعدد التأويلات، حيث:

- تلعب المحاكم الدولية (كمحكمة العدل الدولية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) دورًا متزايدًا في تفسير القواعد القانونية حتى داخل الأنظمة الوطنية.
- تُصدر الهيئات الأممية تقارير وتوصيات تعتبر مرجعًا في التفسير رغم أنها غير ملزمة.
- تساهم شبكات القضاة والمحامين الدوليين في نشر اجتهادات جديدة، مما يُؤدي إلى تدويل "السلطة القانونية."

هذا الوضع يُفرز نوعًا من التداخل في الشرعيات، حيث قد يصدر حكم وطني يناقض اجتهادًا دوليًا، أو تتعارض تأويلات داخلية مع التزامات خارجية، مما يضع الفاعل القانوني أمام تحدي مزدوج: الحفاظ على الانسجام الداخلي، والاستجابة للضغوط الخارجية.

أعاد سياق العولمة تشكيل الفعل القانوني من حيث الفاعلين، الآليات، المرجعيات، وطرائق التفاعل. لم يعد القانون مجالًا مغلقًا على الدولة والمؤسسات التقليدية، بل أصبح فضاءً متعدد الأقطاب، تتفاعل فيه قوى محلية ودولية، رسمية وغير رسمية، مادية ورمزية. وهذا ما يجعل الفعل القانوني اليوم في موقع تفاوض دائم، بين الامتثال والمعارضة، بين التقليد والتحديث، وبين السيادة والتدويل. ولعل التحدي الأكبر يكمن في ضمان أن تظل الممارسة القانونية أداة لخدمة العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، لا مجرد امتثال تقني لنموذج قانوني مفروض من الخارج.

خاتمة

في ختام هذا المقال الذي تناول، من منظور علم الاجتماع القانوني، الفعل القانوني في بعديه الوطني والعالمي، يتضح أن التحولات التي عرفها المجال القانوني في العقود الأخيرة قد زعزعت العديد من المسلّمات النظرية والممارسات المؤسسية التي طالما وُضعت في صلب الفهم التقليدي للقانون. فإذا كان القانون قد بُني، في التصور الكلاسيكي، بوصفه نظامًا مغلقًا قائمًا على مرجعية داخلية وسيادة وطنية واضحة، فإن السياق العالمي المعاصر – بفضل تنامي العولمة – قد أدخله في حالة سيولة قانونية رمزية، حيث لم تعد القاعدة القانونية ملكًا حصريًا للدولة، ولم يعد الفاعل القانوني يمارس سلطته في فضاء ثابت ومنسجم.

لقد بيّن التحليل الأولي، من خلال الجزء الأول من المقال، أن الفعل القانوني لا يمكن اختزاله إلى مجرد تطبيق ميكانيكي لنصوص قانونية جاهزة، بل هو فعل اجتماعي بامتياز، يتفاعل مع السياق الثقافي، والرمزي، والطبقي، والسياسي. فالقاعدة القانونية، مهما بلغت درجة تجريدها، تظل خاضعة لتأويلات تتأثر بالبنيات الاجتماعية السائدة، وتتفاعل مع توازنات السلطة القائمة. كما أن ممارسة القانون، سواء من طرف القضاة أو المشرّعين أو الأجهزة الإدارية، لا تنفصل عن تمثلات الفاعلين ومصالحهم ورؤيتهم للمجتمع والعدالة. وهذا ما يجعل الفعل القانوني حقلًا ديناميًا يتطلب فهمًا متعدد الأبعاد، يتجاوز التحليل التقني أو النصي، نحو مقاربة سوسيولوجية تضع القانون داخل سياق إنتاجه وتطبيقه وتلقيه.

وتُبرز هذه المقاربة أن القانون، في مستواه العملي، يعاني من اختلالات داخلية بنيوية حتى قبل دخول العولمة كعامل خارجي مؤثر. فقد كشفت المحددات الاجتماعية – كما فصّلنا في العنصر الثاني من الجزء الأول – عن حجم التفاوت في الوصول إلى العدالة، وعن الفجوات بين النص القانوني والممارسة الواقعية، وعن هشاشة المؤسسات القضائية والإدارية أمام ضغوط السلطة، مما يجعل القانون أحيانًا أكثر قربًا من أدوات الضبط الاجتماعي منه من أدوات تحقيق العدالة.

وفي هذا السياق الداخلي الهش، جاءت العولمة لتُضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى البنية القانونية. فمن خلال الجزء الثاني، ظهر بوضوح أن العولمة لم تعد فقط مجرد انتقال للسلع أو المعلومات أو الرأسمال، بل أصبحت أيضًا نظامًا قانونيًا كونيًا، يتجاوز الدولة، ويفرض معايير وقواعد وقيمًا قد لا تنبع من السياق المحلي. وهنا برزت ملامح تفكيك المرجعيات القانونية التقليدية، من خلال سيطرة قواعد قانونية فوق-وطنية، وصعود فاعلين جدد (مؤسسات دولية، شركات عابرة للحدود، شبكات رقمية...)، مما أدى إلى اهتزاز سلطة التشريع الوطنية، وتآكل سيادة الدولة على منظومتها القانونية.

هذا التحول البنيوي لم يأتِ دون تكلفة. فقد أصبحت منظومات القانون في البلدان النامية، والمغاربية خاصة، واقعة بين مطرقة الامتثال للمعايير الدولية وسندان الحفاظ على الشرعية الاجتماعية والثقافية. وهذا ما جعل الفعل القانوني يخضع لإعادة تشكيل عميقة، تتراوح بين التكيف الواعي، والتأويل الدفاعي، وأحيانًا الرفض والمقاومة. فالقاضي لم يعد فاعلًا في حقل قانوني موحد، بل أصبح عنصرًا في شبكة قانونية معقدة تتداخل فيها المرجعيات. والمشرّع لم يعد مصدرًا وحيدًا للقانون، بل دخل في علاقات تفاوض مع المانحين والهيئات الأممية. والمحامي بات مطالبًا بمواكبة قواعد قانونية عابرة للقارات تتطلب مهارات جديدة ومنظورًا عالميًا.

بل إن المواطن نفسه أصبح أمام حالة من الاغتراب القانوني، حيث لا يفهم طبيعة القواعد المفروضة عليه، أو يرفضها ثقافيًا، أو يعجز عن الولوج إليها بسبب التفاوتات الطبقية، أو ضعف التكوين القانوني، أو غموض الإجراءات. وهذا ما يُنتج ازدواجية في ممارسة القانون: فئة ترتكز على القانون الرسمي وتستخدمه بنجاعة، وأخرى تعيش في هامشه وتلجأ إلى أنماط بديلة أو غير رسمية من التسوية (الوساطة، العرف، الدين...).

أمام هذا الوضع، لا بد من طرح تساؤلات مفتوحة حول مستقبل الفعل القانوني في ظل هذا التشظي:

- هل يمكن بناء قانون يجمع بين الكونية والخصوصية دون أن يسقط في الانفصام؟
- هل الفاعل القانوني مؤهّل لممارسة دوره في فضاء قانوني يتطلب كفاءات متعددة المستويات؟
- وهل المجتمعات قادرة على استيعاب هذا التغيير دون فقدان الثقة في القانون نفسه؟

في ضوء هذه الإشكالات، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في علاقة القانون بالمجتمع، من خلال استراتيجيات متكاملة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- التوطين الذكي للمعايير الدولية

ينبغي ألا يُفهم توطين القانون على أنه مجرد ترجمة أو استنساخ للمعايير العالمية، بل يجب أن يكون عملية نقدية-تأويلية تُعيد صياغة القواعد بما يتلاءم مع الواقع المحلي، دون التفريط في الحقوق أو تكريس الاستثناءات. ويقتضي ذلك إشراك الفاعلين المحليين، وتحفيز النقاش العمومي، وربط القانون بالحاجات المجتمعية لا بالنماذج الجاهزة.

2- بناء ثقافة قانونية اجتماعية

لا يكفي إصلاح النصوص، بل يجب العمل على نشر ثقافة قانونية تجعل من القانون عنصرًا يوميًا في حياة الناس، قابلًا للفهم والمساءلة، لا أداة تقنية تحتكرها النخبة. وهنا يبرز دور الإعلام، التعليم، المجتمع المدني، والسلطة القضائية في ترسيخ علاقة جديدة بالمواطنة القانونية.

3- تمكين الفاعلين القانونيين من أدوات التفاعل مع السياق المعولم

يجب تمكين القضاة، المشرعين، والمحامين من مهارات التعامل مع القانون الدولي، والتحليل النقدي للمعايير العالمية، والانخراط في الشبكات القانونية الدولية، دون فقدان الانتماء للواقع الوطني. ويتطلب ذلك إصلاحًا جذريًا لمناهج التكوين القانوني، وتطوير أدوات العمل القضائي والإداري.

4- إعادة تحديد وظيفة القانون كأداة للعدالة لا كأداة للضبط

ينبغي إعادة توجيه السياسات القانونية من منطق التحكم إلى منطق الإنصاف، بما يُعيد الاعتبار للفعل القانوني بوصفه وسيلة لتحقيق التوازن المجتمعي، لا مجرد أداة لتنفيذ السياسة العامة أو الاستجابة للضغوط الخارجية.

5- فتح علم الاجتماع القانوني على رهانات الحاضر والمستقبل

يلعب علم الاجتماع القانوني دورًا محوريًا في فهم التحولات الجارية، ليس فقط بوصفه علمًا نقديًا، بل كحقل معرفي يربط بين الممارسة القانونية والمجتمع. لذلك، ينبغي دعمه مؤسساتيًا وأكاديميًا ليصبح أداة للسياسات العمومية القانونية، ولرصد التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على فعالية القانون وشرعيته.

إن مقاربة الفعل القانوني في زمن العولمة تفرض تجاوز النظرة التقنية الضيقة، والانخراط في تحليل سوسيولوجي معمّق يربط بين النص والمجتمع، بين المحلي والعالمي، بين القانوني والسياسي، بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. فالقانون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط مجموعة قواعد، بل هو حقل للصراع، للتفاوض، للتأويل، ولإنتاج الرمزية والشرعية.

ومن هذا المنطلق، فإن إعادة بناء الفعل القانوني على أسس أكثر توازنًا وعدلًا، تتطلب مشروعًا إصلاحيًا متكاملًا، تتضافر فيه الإرادة السياسية، الفهم السوسيولوجي، والمشاركة المجتمعية، من أجل ضمان أن يظل القانون في خدمة الإنسان، لا أن يتحول إلى أداة مغتربة عن واقعه، مفروضة عليه من فوق، أو مهجورة في الهامش .

مراجع باللغة العربية:

1. بوزبر، حسن .مقدمة في علم الاجتماع القانوني .الرباط: دار النشر المغربية، 2017.
2. بلقاسم، مصطفى .القانون والعولمة: دراسة في التأثيرات المتبادلة .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
3. زروال، عبد العالي .تحولات القانون في المجتمعات المعاصرة .الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2021.
4. بوخبزة، عبد الرحيم. "العولمة والمرجعية القانونية الوطنية: قراءة سوسيولوجية ."المجلة المغربية للعلوم السياسية والقانونية، عدد 12، 2020، ص. 89-108.
5. أبو هيف، عبد المنعم .المدخل للعلوم القانونية: دراسة تحليلية نقدية .القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.

II. References in French

1. Bourdieu, Pierre. La force du droit: Éléments pour une sociologie du champ juridique. In Actes de la recherche en sciences sociales, n°64, 1986, pp. 3–19.
2. Dupret, Baudouin. Sociologie du droit et des normes. Paris: La Découverte, 2010.
3. Commaille, Jacques & Kaluszynski, Martine (dirs.). La juridicisation du politique. Paris: LGDJ, 2007.
4. Latour, Bruno. La fabrique du droit: Une ethnographie du Conseil d'État. Paris: La Découverte, 2004.
5. Le Roy, Étienne. La construction de l'ordre juridique: Une introduction à l'anthropologie juridique. Paris: Karthala, 1999.

III. References in English

1. Cotterrell, Roger. Law, Culture and Society: Legal Ideas in the Mirror of Social Theory. Aldershot: Ashgate, 2006.
2. Santos, Boaventura de Sousa. Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization, and Emancipation. 2nd ed., London: Butterworths LexisNexis, 2002.
3. Teubner, Gunther. Global Law Without a State. Aldershot: Dartmouth Publishing, 1997.
4. Merry, Sally Engle. Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice. Chicago: University of Chicago Press, 2006.
5. Friedman, Lawrence M. The Legal System: A Social Science Perspective. New York: Russell Sage Foundation, 1975.